مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية

اسم المقال: التراث الثقافي غير المادي وآلية فهم اتفاقية اليونيسكو 2003 من أجل تحقيق تنمية مستدامة
اسم الكاتب: أ.د. عمار محمد النهار
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2668
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 09:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التراث الثقافي غير المادي
وآلية فهم اتفاقية اليونسكو 2003
من أجل تحقيق تنمية مستدامة*

أ. د. عمار محمد النهار
جامعة دمشق – قسم التاريخ

المقدمة.

أولاً – تعاريف.

ثانياً– كيف نفهم اتفاقية اليونسكو 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي:

1_ فهم تدابير الآليات الدولية واتفاقية 2003.
2_ أجهزة الاتفاقية.
3_ قوائم الحصر.
4_ الجماعات والمجموعات والأفراد.
5_ ملاحظات مهمة.
6_ تهديد التراث الثقافي غير المادي في سوريا، والوثيقة المرجعية لليونسكو.

ثالثاً– التنمية المستدامة والتراث الثقافي غير المادي.

رابعاً– معوقات التنمية في التراث الثقافي غير المادي.

خامساً– نصائح وركائز واقتراحات في التنمية المستدامة والتراث الثقافي غير المادي.

سادساً– تحقيق التنمية من خلال شبكة اليونسكو للمدن المبدعة.

الخاتمة: في تأسيس ماجستير التأهيل والتخصص في التراث الشعبي في كلية الآداب في جامعة دمشق.

مصادر مفيدة للبحث.

---

* لا بد من التنويه أن معلومات هذا البحث قد استندت بشكل أساس إلى ما اكتسبته من مشاركاتي المتعددة والمتكررة في ورشات عمل مع اليونسكو عن التراث الثقافي غير المادي، وندوات وورشات أخرى متعلقة بالموضوع نفسه، فضلاً عمّا جاء عنها في المصادر المذكورة آخر البحث.

المقدمة:

إن الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي _ الذي اعتمدته اليونسكو عام 2001 _ قد وضع هذا التنوع في مصاف (التراث المشترك للإنسانية) كونه ضرورياً للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة إلى الطبيعة، ويؤكد الإعلان أيضاً أن الدفاع عن التنوع الثقافي هو واجب أخلاقي ملزم لا ينفصل عن كرامة الإنسان.

وكان اعتماد اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي عام 2003 (وسوريا عضواً فيها) خطوة حاسمة أخرى في الجهود المبذولة من أجل التنوع الثقافي رداً على ما يتعرض له التراث الحي غير المادي من تهديدات ناجمة عن عمليات الممارسة الخاطئة للعولمة المعاصرة والتحولات الاجتماعية التي لم يسبق لها مثيل.

إذاً؛ يعدُّ الحفاظ على المصادر التراثية الثقافية أمراً في ذروة الأهمية؛ لأن هذه المصادر تكون جزءاً مهماً من ذاكرة الأفراد والأمم لما تحتويه من قيم ثقافية، وهي مهمة أيضاً من ناحية التطوير الاقتصادي للمجتمع لما تتضمنه من قيم اقتصادية واجتماعية إن أُحسن استغلالها بالتخطيط السليم للتنمية المستدامة أو بالإدارة المنتجة لتلك المصادر.

ولذلك جعلت بعض الدول الأوربية مثل فرنسا وإنكلترا من هذا المفهوم عِلماً (علم الحفاظ على التراث)، فتطور المفهوم عندهم وتفرعت أقسامه، وأصبحت تحكمه مواثيق واتفاقيات عالمية، واستُصدرت لأجله قوانين تعكس ما جاء في هذه المواثيق والاتفاقيات.

أولاً _ تعاريف:

هناك ثلاثة مصطلحات اعْتُمِدَ مصطلح واحد منها هو: التراث الثقافي غير المادي، واسْتُبْعِدَ مصطلح: الفلكلور، لارتباطه بممارسات الاستعمار في عرض تراث الشعوب المغلوبة بطريقة ساخرة، أما المصطلح الثالث وهو: التراث الشعبي، فلا يزال مستخدماً،

وإنما يمكن أن نعدّ مفرداته (كما سيأتي في التعريف) تفاصيل أساسية لما يتضمنه التراث الثقافي غير المادي وشارحة له.

على كل حال؛ عرَّفت اتفاقية اليونسكو لسنة 2003 التراث الثقافي غير المادي بأنه الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات، وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية، التي تعدّها الجماعات والمجموعات والأفراد جزءاً من تراثها الثقافي. هذا التراث الذي يسمى أيضاً (التراث الثقافي الحي)، ويشمل الميادين الآتية:

العادات وأشكال التعبير بما فيها اللغة التي تمثل محرك التراث الثقافي غير المادي، فنون الاستعراض، والممارسات الاجتماعية، والطقوس، والأحداث الاحتفالية، والمعارف والتفاعلات مع الطبيعة والكون، والكفاءات والمهارات المرتبطة بالحرف التقليدية.

وهذا التراث الثقافي غير المادي تتوارثه الأجيال مع إبداعه وتطويره باستمرار بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بالهوية والشعور بالاستمرارية والتنمية المستدامة. وحماية هذا التراث يشجع ويغذي تنمية تعدد الثقافات والإبداع.

ويمكن تعريف التراث الشعبي (وهو يشمل تفاصيل التراث الثقافي غير المادي) بأنّه عادات الناس وتقاليدهم وما يعبرون عنه من آراء وأفكار ومشاعر يتناقلونها جيلاً عن جيل. ويتكون الجزء الأكبر من التراث الشعبي من الحكايات الشعبية مثل الأشعار والقصائد المتغنَّى بها وقصص الجن الشعبية والقصص البطولية والأساطير. ويشتمل التراث الشعبي أيضاً على الفنون والحرف وأنواع الرقص، واللعب، واللهو، والأغاني أو الحكايات الشعرية للأطفال، والأمثال السائرة، والألغاز والأحاجي، والمفاهيم الخرافية والاحتفالات والأعياد الدينية.

وتحتوي المُدَوَّنَات المخطوطة التي تركها الناس قديماً على أمثلة عن التراث الشعبي. وعندما طور العرب في المشرق القديم نظام الكتابة، بدأوا بتسجيل أو تدوين القصص الشعبية. ليس من الضروري أن يكون التراث الشعبي مدوناً أو مكتوباً، إذ إن كثيراً منه قد تناقله الناس شفهياً من شخص إلى آخر. وحتى في يومنا هذا، فإن بعض الشعوب ليست لها لغة مكتوبة، ولكن لديها الأغاني الشعبية والأساطير والخرافات وعناصر التراث الشعبي الأخرى. وفي بعض الأحيان ينتقل التراث الشعبي عن طريق المحاكاة والتقليد. وفي خلال قرون عديدة، تعلَّم الأطفال الألعاب مثل القفز، ولعب البِلْيَة (كرة زجاجية أو رخامية صغيرة يلعب بها الأطفال)؛ وذلك عن طريق مشاهدة صغار الأطفال الآخرين ومحاكاتهم وتقليدهم.

واعتقد العلماء الغربيون في القرن التاسع عشر الميلادي أن التراث الشعبي غير المادي في أزمنة غابرة (أزمنة المشرق العربي القديم وقلبه سوريا) كان مشتركاً بين أفراد المجتمع كلّهم. كما كان معظم الناس آنذاك يعيشون في المجتمعات الريفية. وعبر القرون، انتقل عديد من الناس إلى المدن وبدأوا تدريجياً يفقدون الاتصال بما سموه بالتقاليد الشعبية الأصيلة. ووفقاً لما ذكره علماء القرن التاسع عشر، فقد حُفظت تلك التقاليد بواسطة (الشعب).

وللتراث الثقافي الشعبي غير المادي أنواع وفنون كثيرة؛ مثل: الأساطير التي هي قصص خيالية توضح كيفية وصول العالم والبشرية إلى شكلها الحالي. والحكايات الشعبية التي تشكل حكايات خرافية عن الحيوانات أو الإنسان. والقصص البطولية التي تُسرد وكأنها وقائع حقيقية. والأغاني الشعبية فلكل نشاط إنساني أغنية شعبية تقريباً، بعضها يرتبط بالعمل مثل أغاني البحَّارة، وبعض الأغنيات الشعبية ترتبط بمناسبات مثل الميلاد، والطفولة، والغزل، والزواج، والموت.

ومثل فنون التعبيرات المعنوية الشعبية التي تتضمن فنون الأدب الشعبي، وفنون الموسيقا والرقص الشعبي، ومنه الرقصات الفردية، والرقصات الجماعية، والرقصات باستخدام العصي، وتسمى التحطيب، والرقصات باستخدام السلاح مثل المدى والسيوف والبنادق، ورقصات الخيل، ورقصات النساء في الأفراح، ورقصات البدو وغيرهم من الجماعات الخاصة التي تجمعهم خصائص وسمات عرقية أو بيئية مشتركة.

والأدب الشعبي ويشمل النثر مثل الأمثال والحكايات والنوادر والألغاز ونداءات الباعة والأقوال المأثورة، والشعر مثل المواويل والأزجال والتواشيح وشعر الأغاني.

و من أبرز فنون النثر الأمثال الشعبية، فهي تعبّر عن تجارب العامة ومواقفهم من مشكلات الحياة في أسلوب بلاغي مكثف وموجز، يمثل حكمة أو قاعدة أخلاقية أو مبدأً سلوكياً، وتشمل وجوه الحياة كلّها. وتعدُّ قمة السليقة الشعبية؛ لأنها تتميز بإيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحُسن التشبيه، وجودة الكناية. وهي تمثل دستوراً غير مكتوب ترضاه العامة في لفظه ومعناه.

والحكايات الشعبية من أقدم فنون الأدب الشعبي غير المادي التي عرفتها البشرية، وعاشت مراحل طويلة مع الإنسان، وهي تمثل التاريخ الشفهي لحياة الشعوب. ومن أنواع الحكايات الشعبية: الأساطير والخرافات الخارقة، والحكايات الأخلاقية، والحكايات النادرة، والحكايات التعليمية، وحكايات التسلية. وتتضمن الحكايات الشعبية حقائق وأحداثاً واقعية لكنها تتضمن أيضاً في الوقت نفسه خرافات أو خيالاً محضاً، ولعل ما يهتم به واضعو هذه القصص هو مغزى القصة، وتأثيرها، وغايتها التعليمية أكثر من اهتمامهم بالتحقيق والتدقيق. ومن أهم الحكايات الشعبية المعروفة مجموعة حكايات ألف ليلة وليلة، وقد ذاعت في العالم العربي الإسلامي والعالمي كلّه.

والسِّيَر، وهي قصص طويلة تجمع بين النثر والشعر، وتدور حول البطولات والفروسية، وتشتمل على أشعار ملحمية. ومن أبطال السير أبطال تغريبات بني هلال،

والظاهر بيبرس، وعنترة. وهي شخصيات صُوِّرَتْ على هيئة فرسان، وأضاف الخيال الشعبي من خلال ملاحم هذه الشخصيات عواطف الفلاحين المحليين. وقد اندثر كثير من هذه السير، إلا أن ملحمة السيرة الهلالية مازالت تروى وتنشد على الرباب في بعض المقاهي البلدية في مصر. وقد تأخذ هذه السير شكل الأشعار الشفاهية، ومن أمثلتها الأشعار التي تستخدم أسماء أبي زيد وخليفة والعلام والسلطان حسن وغيرهم من أمراء الهلالية. وهي تتحدث عن التغريبات من الحجاز إلى تونس الخضراء، وما هذه الأسماء وهذه الأماكن إلا إطار خارجي مليء بالحديث عن مجتمع الفلاحين المحليين. وبذلك تُعدّ السير والحكايات وسائر فنون الأدب الشعبي وعاءً خاصاً للتاريخ يضع فيه العامة عواطفهم، وموروث تاريخهم، وخليط رؤاهم وحقائق حياتهم.

وقد أسهم التراث الشعبي إسهاماً عظيماً في الفنون في العالم، فتحولت كثير من القصص والأغاني الشعبية إلى أعمال فنية جميلة. وأوحى التراث الشعبي أيضاً بالآثار الفنية الرائعة في الأدب والموسيقا والرسم والنحت. واستخدم كثير من الشعراء والأدباء عدداً من الحكايات الشعبية في أعمالهم. كما اعتمد وليم شكسبير، مثلاً، في الحبكة الدرامية للعديد من رواياته، على الحكايات الشعبية، ومن هذه المسرحيَّات: الملك لير، وتاجر البندقية، وترويض المرأة السليطة.

ثانياً _ كيف نفهم اتفاقية اليونسكو 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي:

من الضروري جداً الانتباه لاتفاقية التراث الثقافي غير المادي لما تحققه من فوائد كثيرة، ويكون ذلك بفهم التدابير وآليات الصون والحصر والشروط والقيود في ذلك كلّه، وقضايا أخرى مرتبطة، وهي كما سيأتي:

1_ فهم تدابير الآليات الدولية واتفاقية 2003:

إن الآليات الدولية تساعد على صون التراث الثقافي غير المادي، واتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي في عام 2003 تقدم تدابيرَ مهمة لحماية التراث الثقافي غير المادي وصونه، مثل:

_ إعداد قوائم الحصر.

_ اعتماد تدابير قانونية وإدارية ومالية ومصرفية لصون التراث الثقافي غير المادي.

_ تنظيم مشاركة المجتمعات المحلية في نشاطات الصون وإشراكها في إدارة تراثها الثقافي غير المادي .

_ التوعية بالتراث الثقافي غير المادي.

إن أهم نقطة في هذه الاتفاقية هي الصون: أي الحفاظ على العنصر ليُستدام الاحترام – والتوعية – والتعاون. والصون: هو التدابير الرامية إلى ضمان استدامة التراث الثقافي غير المادي، فشرط التراث الثقافي غير المادي الاستمرارية، أي لم يندثر، ومن ثَمَّ فإن المهمة الأساسية هي الرصد الراهن للتراث الثقافي غير المادي.

2_ أجهزة الاتفاقية:

_ اللجنة الدولية الحكومية: تتألف من 24 عضواً، وتعمل على تنفيذ الاتفاقية، ومن مهامها تعديل تنفيذات الاتفاقية وتطويرها.

_ الجمعية العامة: تشكل الهيئة العامة، وفيها الدول الأعضاء جميعها، وهي تقبل التعديلات أو ترفضها.

_ أمانة اليونسكو: هي أشبه بـ (السكرتاريا) تخدم الأجهزة وتساعد على تنفيذ الاتفاقية.

3_ قوائم الحصر:

ويتم تنفيذ هذه الاتفاقية على المستوى الدولي من خلال التقدم لإحدى قائمتيْ الحصر المعتمدتيْن:

أ _ قائمة الصون العاجل (لصون التراث).

ب _ القائمة التمثيلية (لإبراز عنصر التراث).

وقوائم الحصر: هي قوائم حصر عنصر في التراث الثقافي غير المادي، والداعي لوضع قوائم الحصر هو الأسباب الآتية:

أ_ تعريف عناصر التراث الثقافي غير المادي وتحديدها.

ب _ إرساء الاستدامة في العنصر التراثي.

ج _ التوعية وتقرير دور الجماعات.

د _ تحقيق التنمية المستدامة.

ويكون هامش الحركة بشأن وضع قوائم الحصر بطريقة تتلاءم مع الوضع الخاص لكل بلد. وهناك قيود على وضع قوائم الحصر، أبرزها:

أ _ تحديد التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضي الدول الطرف وتعريفه.

ب _ ضرورة مشاركة الجماعات والمجموعات والمنظمات غير الحكومية المعنية.

ج _ أن يكون الهدف قصده صون العنصر التراثي.

د _ احترام الأعراف التقليدية التي تحكم الانتفاع بالتراث المعني.

هـ _ تحديث القوائم بانتظام.

و _ تكون قوائم الحصر بحسب الموارد المتاحة، فمثلاً: في اجتماع من الاجتماعات اختارت الأردن حصر عناصر التراث كلّها في منطقة واحدة هي مأدبا، وقامت مصر كذلك بحصر عناصر التراث في دمياط، في حين اختار لبنان عنصراً واحداً هو الزجل، وإنما على مستوى مناطق لبنان كلّها.

ويجب _ خلال ذلك _ الانتباه إلى القضايا الآتية:

_ أن يكون هذا التراث جزءاً من أفراد ومن جماعات.

_ الانتباه دوماً لحامل العنصر: وهو حامل يحمي – يحضن – يحمل – يصون يُورث.

_ التراث الثقافي غير المادي ليس جامداً بل هو متطور حسب البيئة.

_ يجب أن يعترف الطرف الحامل أن العنصر له، ولا مانع لديه من جعله ضمن عناصر الحصر.

_ تسجيل عنصر في اليونسكو لا يعني أن ذلك يعطي مسجله حقوق ملكية فكرية، لأن التراث الثقافي غير المادي إرث إنساني بشري.

_ اليونسكو تعمل مع منظمات المجتمع المحلي النشطة فقط، أي التي لها مشاريع.

_ قائمة الحصر هي الشرط الأساسي لتقديم أي طلب لدعم المشاريع وتسجيل العناصر.

4_ الجماعات والمجموعات والأفراد:

الجماعات – المجموعات – الأفراد؛ هم من يشاركون في ممارسة عنصر التراث الثقافي غير المادي ونقله، ويعدُّونه جزءاً من تراثهم الثقافي.

وتأتي الجماعة من مجموعات أو أصول مختلفة (فالجماعات لها تركيبة خاصة) مثل جماعة الصاغة، أو فرقة غناء. ولا يمكن أن نفعل شيئاً دون أن نأخذ موافقة الجماعة المعنية.

أمّا الفرد: فهو شخص يعرف ممارسة عنصر بمعزل عن الجماعة أو المجموعة، مثل امرأة تنسج لوناً من النسيج لا يعرفه أو لا يوجد عند غيرها.

فالهدف من التراث الثقافي غير المادي الإبداع والممارسة والنقل والرعاية من قبل الجماعات أو المجموعات أو الأفراد المعنيين، ومن ثَمَّ تحقيق الشعور بالهوية والاستمرارية والاستمتاع واحترام الذات والاستدامة وإدرار الدخل.

ومن الجماعات والمجموعات في سوريا: جمعية النسيج، جمعية المنتجات الحرفية، جمعية تشكيل المعادن، جماعات النسيج.

ومن الأمثلة عن الجمعيات المحلية والمكاتب الحكومية في سوريا:

الجمعيات المحلية: الاتحاد العام للحرفيين – جمعيات دمشق وريف دمشق للمنتجات الحرفية– جمعية شام الياسمين– جمعية أصدقاء دمشق– الجمعية الجغرافية...

المكاتب الحكومية: مديرية التراث الشعبي في وزارة الثقافة – لجان جمع التراث الثقافي غير المادي في المحافظات، وهي لجان مكلفة ببعض عناصر التراث الثقافي غير المادي.

أمّا عن كيفية تحديد المجتمعات المعنية بحصر تراثها الثقافي غير المادي، فيكون كما يأتي:

_ يكون بتحديد الناس الذين يرتبطون بعنصر أو أكثر من عناصر التراث الثقافي غير المادي.

_ بعض المجتمعات التي تم الاعتراف بها في الدول الطرف.

_ ينبغي أن توافق هذه الجماعات على تحديدهم كمجتمع معين.

_ الموافقة الحرة (أي من غير ضغط) والمسبقة (أي بعد توفير المعلومات المطلوبة لهذا المجتمع مسبقاً) والواعية (أي أن المعلومات المطلوبة قد تم توفيرها).

5_ ملاحظات مهمة:

_ أي عنصر يتم ترشيحه لا بدّ أن يمر بقنوات رسمية احتراماً لسيادة الدولة.

_ إذا أُدرج عنصر على قائمة اليونسكو، ثم زال بعد ذلك، هل يُزال من قائمة اليونسكو؟ الجواب: لا يُزال بل يبقى في القوائم، إنما عندما يكون في طريقه إلى الزوال يجب تقديم حصر جديد لإدراجه على قائمة الصون العاجل.

_ يمكن تغيير بعض نقاط قوائم الحصر، فبعض البلدان صممت استمارات تتناسب مع تراثها.

_ يحق لمن يقوم بالحصر الزيادة على قائمة الحصر من خلال الرجوع للكتب والمقالات، وهنا تجب الإشارة إلى ذلك.

_ ومن القضايا المهمة السؤال الآتي: سوريون يعيشون في البرازيل، هل يُسجلون عنصراً باسم البرازيل أم باسم سوريا؟ الجواب: يُسجلونه باسم البرازيل

لأنه البلد الذي يعيشون فيه، مثل الشركس في أي بلد من البلدان، يسجلون عناصرهم باسم البلد الذي يعيشون فيه.

6_ تهديد التراث الثقافي غير المادي في سوريا، والوثيقة المرجعية لليونسكو:

أمور كثيرة تهدد التراث الثقافي غير المادي في سوريا، لعل أبرزها: الغزو الثقافي _ الهجرة بأشكالها _ فقدان الكادر الأساسي لحامل التراث الثقافي غير المادي _ غياب الغطاء الإداري والقانوني _ تهديد الفضاء الثقافي الحاضن _ العقوبات الاقتصادية. وغير ذلك.

وهذه التهديدات تؤكد وبإلحاح أكثر من أي وقت مضى على فهم ما يصدر عن اليونسكو وغيرها، واستغلال ذلك أفضل استغلال، ومن ذلك الوثيقة المرجعية الصادرة مؤخراً عن اليونسكو لتوجيه عمليات التقييم القطرية لسير جهود صون التراث الثقافي غير المادي في سوريا ومصر والأردن ولبنان، وجاءت هذه الوثيقة بعنوان: "التراث الحي لبلدان حوض البحر المتوسط – الإسهام في تطبيق اتفاقية التراث الثقافي غير المادي في بلدان البحر المتوسط الشريكة".

إن هذا المشروع الممول بشكل أساسي من اليونسكو والاتحاد الأوروبي يرمي إلى تعزيز القدرات المؤسسية لتلك البلدان من أجل تحقيق ما يأتي:

أ _ تيسير مشاركتها الفعالة في الآليات الدولية لصون التراث الثقافي غير المادي.

ب _ تصميم تدابير للصون وتخطيط مشروعات للصون بمشاركة المجتمعات المحلية والفئات المعنية.

ج _ تعزيز التعاون وتبادل المهارات والخبرات على الصعيد الإقليمي من خلال إقامة شبكة من المؤسسات.

ومن المقرر تنفيذ هذا المشروع على ثلاث مراحل:

الأولى: تقييم الوضع الراهن فيما يتعلق بحالة صون التراث الثقافي غير المادي في الدول الأطراف في حوض البحر المتوسط.

الثانية: إعداد مشروعات قطرية للصون وإقامة شبكة إقليمية.

الثالثة: تنفيذ مشروعات الصون التي يتم تحديدها في المرحلة الثانية.

ثالثاً _ التنمية المستدامة والتراث الثقافي غير المادي:

برزت ظاهرة التنمية في أعقاب المشكلات التي نتجت عن تطور الدول في المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، واستمرار منافستهما لتحقيق رخائهما وبسط نفوذهما، ممّا كشف عن جزء من العلم يقف متخلفاً عن مسايرة المعسكرين، وهو الذي تمثله البلدان التي كانت مستعمرة.

انطلاقاً من هذا الواقع، طُرح مفهوم التخلف ومفهوم معالجته، وارتبط بمدى حاجة تلك البلدان إلى المساعدات المادية والفنية التي تقدمها لها الدول التي كانت تستعمرها، فارتبط الخروج من التخلف بإدخال التقنية أو التكنولوجيا، وهذا ما يفرض هيمنة الدول المتقدمة على الدول المتخلفة ويضمن هذه الهيمنة. مع العلم أن هذا المفهوم لا يراعي المعطيات التاريخية والذاتية للدول المتخلفة.

وعليه نقول: إن التخلف ليس مجرد تأخر في الصناعة أو ما شابهها، وإنما يمسّ مناحي الحياة الفردية والجماعية كلّها ومختلف الجوانب الحضارية والثقافية، ومن ثم يتحتم وجود تناسق بين لونين من التطور: التطور التقني الآلي من جهة، والتطور الإنساني في نظام المعطيات الثقافية من جهة ثانية.

ولمّا كان الإنسان هو المنتج الحقيقي أو هو المسيطر على عملية الإنتاج الصادر من الآلة التي لا يمكن أن تعمل دون تدخله، وإن إنتاجيتها مرتبطة بتوجيهه وبما يصنع

لها من برامج ومخططات وبالمردود الذي يجنيه منها؛ يمكننا أن نستخلص من هذه الحقيقة أن التقدم إذا كان يقاس حقاً بمستوى الإنتاج، فإنه قبل ذلك يقاس بالمستوى العلمي للإنسان ومستوى قدراته المبتكرة لهذا الإنتاج والموجهة له، وكذلك مستوى الفئات المستفيدة منه.

وهذا يعني أن الفرق بين شعب متقدم وآخر متخلف كامن في مدى تفوق الأول على الثاني في مجال الإمكانيات الثقافية ومدى معرفة توظيفها في تنميته وتطويره وترقيته.

وهنا يجب أن نعترف بواقع يتصل بالثقافة العربية، وهو أنها في نوعيتها يغلب عليها الطابع النظري التجريدي، وأنها تركز على الجانب المدرسي منها دون اعتبار الثقافة الشعبية، فضلاً عن أنّها ظلت – خلال مدة طويلة – تعد أداة تسلية وترفيه وإمتاع لطبقة راقية عاطلة من حيث إنّها لا تسهم في عملية الإنتاج، في حين نجد أن الثقافة في العالم المتقدم تُحسب رأس مال ووسيلة للاستثمار، وعامل إنتاج وأداة للتطور والتقدم.

وهذا كله يجعلنا نعد الثقافة داخلة في مجال الاقتصاد والإنتاج، على الأقل من هذه النواحي الآتية:

_ كونها تعمل على تكوين البنيات الاقتصادية الأساسية وبلورتها.

_ كونها بنية تأطيرية لتلك البنيات الأساسية، أي تأطيرية للمنتج والمستهلك في الآن نفسه.

_ كونها منطلق البرامج والمخططات المتعلقة بالتنمية كلّها.

_ كونها تكنولوجيا من نوع آخر، تهدف إلى صنع الإنسان عقلاً ووجداناً.

وهنا تُطرح إشكالية ربط التراث بالتنمية، ونطرح معها السؤال الآتي: كيف يكون دور التراث في مضمار التنمية؟

أمّا الجواب عن السؤال فيتضح من خلال النقاط الآتية:

_ ضرورة إعطاء الثقافة مفهوماً واسعاً يُنظر إليها في معناها العام الذي يجعلها تمثل النشاط الإنساني كلّه: مادياً وفكرياً وروحياً، كما يُنظر إليها في معناها الخاص الذي يجعلها إنتاجاً ذهنياً يقوم به أناس متخصصون.

_ وجوب طرح قضية الثقافة ليس من خلال هدف ذاتي، بل من خلال التطور الاجتماعي، ومن خلال دورها في هذا التطور، كونها عاملاً أساسياً في الإنتاج، وعنصراً فعالاً قادراً على تغيير واقع التخلف.

_ لكي يتمّ هذا الإسهام، لا بدّ للثقافة أن تخرج عن نطاق التأمل والتفكر لتمارس وتعمل على نطاق جماهيري واسع، وهنا يجب توعية الجماهير العريضة بظروف التنمية، وتعبئتها لمواجهة هذه الظروف واستيعابها والتحكم فيها والإسهام في تحقيقها.

_ أن تلتحم الثقافة مع التنمية من زاوية السمة الوطنية، أي أن تعدَّ التنمية معركة وطنية، وأن تقوم هذه المعركة على ثقافة وطنية، أي ثقافة تتحرك من واقع المجتمع وتطلعاته، وتكون قادرة على التوجيه وتستطيع تحقيق الأهداف انطلاقاً من التعليم الذي ينبغي أن يعكس مضمونه أبعاد المحتوى الوطني، وأن توضع له مناهج مرتبطة بنمو الأمة في مختلف المجالات.

وإذا كنا نطرح الملمح الشعبي غير المادي للثقافة بهذه الأبعاد؛ فلأننا نعتقد أن الثقافة في مفهومها العام هي مجموع ما ينقل الإنسان بالوراثة والممارسة والتربية والتعليم، وما يكتسب بقصد ودون قصد من معارف وخبرات وقدرات تهذب طبعه وتربي عقله وترهف إحساسه وتحدد ملامح شخصيته وتخدمه في حاضره وتنير له آفاق المستقبل.

ومن هنا تبرز ثقافية التراث غير المادي؛ فهو يتجلى فيما أنتج الشعب بأفراده وجماعاته خلال الأجيال وفي مختلف المجالات، به أكَّد وجوده وحقه في الحياة وصراعه من أجل الأحسن والأفضل، وأثبت قدرته على ممارسة العقل والروح والعطف والذوق، فهو بهذا يعدّ الوثيقة التي يقدم فيها الشعب نفسه مبرزاً مجموع مكتسباته، سواء تلكم التي اكتسبها بتجاربه الخاصة فكانت بنت ظروفه البيئية، أو تلكم التي انتقلت إليه نتيجة اتصاله بغيره، فاقتبسها كما هي أو طوَّرها حتى توافق مزاجه وفطرته، ومبرزاً كل ما يشكل معتقداته الذهنية وروابطه الروحية.

وإذا كان تمثل هذا التراث غير المادي يعني تمثل الماضي، فإن من المؤكد أن هذا الدور لم يكن دور التسلية والترويح عند النفوس كما يُظن، ولكنه دور تنموي وتقدمي وتحرري، تهدف وظيفته إلى المحافظة على ذات الفرد والجماعة في إطار مواطنة عزيزة تكفل الحياة الكريمة بعيداً عن أي مظهر من مظاهر التخلف.

ومن ثم فإن التراث غير المادي تعبير عن نفسية الشعب ومفتاح شخصيته، لهذا لم يكن غريباً أن يُطلق عليه بعض العلماء الإيطاليين والفرنسيين مصطلح الديموبسيكولوجيا؛ أي علم نفسية الشعب، ولم يكن غريباً كذلك أن يكون الاهتمام بهذا التراث بدأ مع ظهور الحركات الشعبية التحررية التي ثارت على العبودية والاستعمار، وبحثت عن ذاتها فلم تجد غير الالتفات إلى تراثها لتبرز شخصيتها وتؤكد قدراتها وطاقاتها وإمكانها تخطّي الظروف كلّها الطبيعية والاقتصادية والسياسية، والارتفاع عن الالتزامات والضروريات العادية المحدودة إلى مجال القيم الإنسانية، منطلقة من كيان أصيل ومن الإحساس بالروح القومي والرغبة في المحافظة على الذات وما فيها من عناصر الأصالة، بل لم يكن غريباً أن يعتني الاستعمار نفسه بالتراث الشعبي في محاولة منه للتعرف إلى نفسية الشعوب التي استعمرها أو يريد أن يستعمرها ليتسرب إلى كيانها وينسق أعماقها من الجذور.

والإفادة من التراث غير المادي في هذا المضمار تقتضي الكشف عن جوانبه الإيجابية القادرة على التكيف والتطور، وإذا كانت هذه العملية تطرح إشكالية التوصل إلى ما في التراث الشعبي من عناصر صالحة لتوظيفها، وإلى ما فيه من عناصر فاسدة لإلغائها، فإن المقياس يكمن في استخلاص البعد القادر على أن يكون فعالاً في حاضر المجتمع ومستقبله، وهو البعد التاريخي الحق المتضمن لمسات صادقة في حضارة الشعب وثقافته ونفسيته ووجدانه.

وحتى لا يُطعن في قابلية الجماهير وقدرتها على خوض معركة التنمية يكفي أن نذكر بأن المنتجين والمشاركين في تنمية المجتمع كانوا في السابق من الحرفيين والمهنيين والصُنَّاع التقليديين، أي أنهم كانوا من المنتمين للتراث الشعبي واقعاً وفكراً وإبداعاً.

رابعاً _ معوقات التنمية في التراث الثقافي غير المادي:

من الممكن تلمس هذه المعوقات من خلال المناقشة الآتية:

_ إن التنمية في العالم الثالث كممارسة تنفيذية وفعلية ما تزال محاطة بكثير من القيود السياسية والاجتماعية والدينية والدولية أيضاً، التي تتسبب في تشتيت جهود التنمية وإمكانياتها إن لم تكن تعمل على تعويقها فعلاً، لأن التحقق الفعلي للتنمية _ كما يرى عبد الوافي مدفون _ هو تهديد حقيقي لكثير من الكيانات الاجتماعية التقليدية القائمة، وما ترتكز عليه من مصالح تقليدية أيضاً، فضلاً عن عدّ التنمية الحقيقية في بلد نام تهديداً حقيقياً لمصالح احتكارية دولية، الأمر الذي يؤكده بول باران بقوله: "إن الطبقات الحاكمة في الغرب لديها مصالح خاصة في استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في البلاد النامية ... وهي تتبنى استراتيجية لضمان استمرار تخلف الدول بتأييد أشكال من الاعتقاد القائم على التعامل مع الظواهر الطبيعية والاجتماعية

تعاملاً ميثولوجياً ودعمها... ولهذا السبب فإنه كثيراً ما تتعالى الأصوات والدعوات إلى أهمية التوفيق بين التنمية المنشودة والواقع القائم".

_ إذا كانت الغاية والهدف النهائي لأي خطة أو برنامج للتنمية هو تحسين أحوال المجتمع والانتقال به إلى المستوى الأفضل، فإن مدى نجاح هذا البرنامج وتكاليفه يتوقف– إلى حد كبير– على إيجابية العنصر البشري في هذا المجتمع نفسه، لأنه الغاية والهدف النهائي من جهة، وعامل الحسم في نجاحه أو إخفاقه من جهة أخرى.

_ فبرامج التنمية في مجتمع متخلف تتأثر– إلى حد كبير– بطبيعة التراث غير المادي، وما تتضمنه عادات الناس ومعتقداتهم ونظرتهم إلى الكون والحياة وطريقة حكمهم على الأشياء، وأي خطة للتنمية لا تراعي مثل هذا البعد لابدّ أن تنتهي إلى طريق مسدود، أو إلى نتائج محدودة جداً ممّا ترمي إليه في أحسن الحالات، مهما توافرت لها من العوامل الاقتصادية الكافية والإطار السياسي المناسب، لهذا يجب أن يتكامل بنسبة صحيحة الإيمان بالتراث والاندفاع نحو التقدم، لكي نضمن انتظام إيقاع التطور الثقافي والاقتصادي.

_ ومن هذا كلّه تتضح أهمية التراث غير المادي كطرف أساس وهام لا يمكن تجاهله في أي برنامج أو خطة للتنمية، خصوصاً وأن تغيير ظروف المجتمع نحو الأفضل هو الهدف النهائي للتنمية، فإذا لم يكن المجتمع بكل أبعاده تلك مقتنعاً ومتقبلاً لبرنامج التنمية ومشاركاً فيها ومتقبلاً لنتائجها فإن أي خطة تنمية قد تتحول إلى نوع من العبث والمجازفة غير المأمونة، مهما وفرت لها الإمكانيات المتاحة سياسياً واقتصادياً وفنياً.

_ وإذا كان التحديث يعني تغييراً اجتماعياً وثقافياً شاملاً يطرأ على المجتمع والتخلي عن القيم التقليدية وتبني قيم عصرية جديدة، فهل يعني ذلك أن المجتمع عليه أن يتجه نحو محاكاة الغرب تماماً وينبذ كل القيم والتقاليد التي ورثهما؟ ألا تتضمن القيم الثقافية

والتقاليد الموروثة جوانب إيجابية يتعين الإبقاء عليها لأنها تشتمل على سمات وخصائص فريدة تحدد (هوية المجتمع) وتعين أبعاد وملامح شخصيته؟ ترى هل ينبغي في إطار عملية التحديث أن نعيد تفسير بعض التقاليد وأن نعمل على توجيهها وجهة جديدة تتفق ومتطلبات هذه العملية؟

الواقع أن هذه المشكلة ترجع إلى الحقيقة التي مؤداها: أن كثيراً من العادات والتقاليد والمعتقدات الموروثة من الماضي لا ترضي معظم المثقفين في البلدان النامية، فهم يرون أن هذه الطرائق التقليدية في التفكير والعمل ما هي إلا عقبات تعرقل العادات والمعتقدات الجديدة التي يقوم عليها بناء مجتمع أفضل، وبعضها يعوق نمو القيم الضرورية لتحديث المجتمع.

لا شك أن الإجابة عن هذه التساؤلات كلّها تقتضي مجالاً أوسع للعرض والمناقشة والتحليل، لأنها ستعكس قدراً كبيراً من التضارب والاختلاف في الرأي يراوح بين التأييد المطلق والرفض التام للمشكلة ككلّ، ولذلك من الأفضل الاكتفاء بإثارتها كي تكون مجالاً مفتوحاً للتأمل وتبادل وجهات النظر على نحو نستطيع معه أن نتلمس طريق الإجابة الصحيحة دون أن نقع في مخاطر التسرع في الحكم والتعصب.

ولكن من الممكن الانطلاق في حل هذه المشكلة _ كما أرى _ من خلال إقناع مثلث القوة بإمكانية الاستثمار في التراث الثقافي غير المادي، فكثيراً ما تتجاهل المؤسسات التجارية الاستثمار في مجال التراث، متغاضية بذلك عن مظاهر الحفاظ على التراث الثقافي، مع العلم أن العديد من الدراسات أثبتت أن الاستثمار بالتراث له عائد لا يُستهان به مقارنةً بالنفقات المباشرة والوظائف الجديدة والعائد الضريبي الإضافي. ومن ثَمَّ فإن التحدي في مجال التنمية للتراث الثقافي غير المادي يتمثل في إقناع مثلث القوة المتمثل بالحكومة والمنظمات المانحة والقطاع الخاص متضمناً المجتمع المحلي، بإمكانية الاستثمار في التراث الثقافي بمدى متوسط إلى طويل.

فإذا تم إقناع مثلث القوة بذلك، عندها يمكن تشكيل ورش عمل من الممكن أن أُلخص عملها من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

_ ما القيود التي يواجهها الاستثمار في التراث غير المادي؟

_ هل تمّ دمج الاستثمار في التراث والتنمية المستدامة في السياسات والمشروعات المحلية والإقليمية والعالمية؟

_ ما إمكانية التوسع في دور الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني؟

_ ما الذي يجعل الاستثمار في التراث غير المادي مغرياً لأصحاب رؤوس الأموال؟

_ ما الوسائل والأدوات والاستثمارات المطلوبة لاستدامة مشروعات تنمية في التراث الثقافي؟

خامساً _ نصائح وركائز واقتراحات في التنمية المستدامة والتراث الثقافي غير المادي:

كي تكون القضية غير ضبابية نضع بين يدي المعنيين والمتخصصين هذه الأطروحات التي من الممكن جداً أن تنير طريق من ينشد تحقيق التنمية المستدامة من خلال التراث غير المادي، وهي كما يأتي:

_ تجديد التصورات الأدبية والعلمية عن الثقافات الشعبية، والتعرف إلى الثقافة الشعبية ومعارفها كونها عملية يسهل توظيفها في التنمية البشرية. وإن التعرف إلى التراث الشعبي عملية تسهل توظيفه في التنمية البشرية لارتباط الإنسان به.

_ إن التنمية مركب يشمل مجموعة من المكونات والمضامين تتداخل وتتفاعل في عملياته ونتائجه جملة من العوامل والسياقات المجتمعية، منها القيم الثقافية والاجتماعية المتوارثة وكذا القيم المحفزة للعمل والإنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد.

_ إن تراث الأمم ركيزة أساسية من ركائز هويتها الثقافية وعنوان اعتزازها بذاتيتها الحضارية في تاريخها وحاضرها، وإن التراث الثقافي ليس معالم وصروحاً وآثاراً فحسب، بل هو أيضاً كل ما يؤثر عن أمة من تعبير غير مادي ومعارف ومعتقدات وفنون شعبية.

_ إن التراث الشعبي ليس مجرد وسيلة لتحقيق متعة عابرة، وإنما هو حامل قيم وخزان للرموز التي تحقق معنى الهوية، وهذا السبيل أساسي لصون الخصوصية وعلى رأسها مفهوم الشخصية وضمنها الشخصية السياسية والاجتماعية وطبعاً الجمالية، وهو ما يتأتى أساساً عن طريق تنمية الذوق الفني وصون أبعاد الهوية الوطنية في تعدد مجالاتها. وإن إسهام التراث الشعبي في التنمية المستدامة لا يمكن أن يتم دون صونه.

_ لا يمكن لمجتمع أن يزدهر من دون الثقافة، كما لا يمكن تحقيق تنمية في غياب الثقافة، فالثقافة تنطوي على استجابات لكثير من التحديات التي تواجه المجتمعات في الوقت الحاضر. وإدراك الصلة بين الثقافة والتنمية إنما يؤكد الأهمية الحاسمة للتراث الثقافي غير المادي، مثل الممارسات الثقافية الحية، وأشكال التعبير الثقافي ونظم المعرفة التي تعطي مغزى لشتى المجتمعات وتفسر العالم وتشكله.

_ وعلى الرغم من منافعه البينة، فغالباً ما تتغاضى الدوائر التنموية عن التراث الثقافي غير المادي ويُخْتَزَلُ على نحو خاطئ في الفنون الشعبية والطقوس التي توصف بأنها لا تناسب سوى الاعتبارات الاقتصادية الخاصة بالسياحة والحرف اليدوية. وفي الحالات السلبية، يقترن هذا التراث بعادات ضارة وثابتة ولّى زمانها.

_ يعدُّ التراث الثقافي غير المادي، الذي يحظى برعاية يقظة من موارد الطبيعة ونقل المعارف المتراكمة جيلاً بعد جيل على مرّ الزمن، مصدراً نابضاً بالحياة للخبرات، ويكمن في صميم هوياتنا. والحق أن هذا التراث ينطوي على استجابات للعديد من قضايا العالم التي نشهدها.

وفي هذا السياق، توفر اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003 مجالاً مهماً ومتواصلاً لإجراء الحوار وتبادل الأفكار والتعاون، فهذه الاتفاقية تتيح إطاراً لجميع المجتمعات ومعارفها أن تكون على قدم المساواة مع نهج تنموية أخرى. كما أن هذه الاتفاقية، بما تنطوي عليه من مراعاة للوثائق الدولية القائمة الخاصة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، تعزز بقدر أكبر هذا الإطار.

_ إن إدماج التراث الثقافي غير المادي في ما يجري في الوقت الراهن من حوار وسياسات وبرامج واستراتيجيات بشأن التنمية المستدامة إنّما يمثل مسألة عاجلة. وفي هذا الصدد، فإن التقرير الرئيسي الذي رفعه فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام 2015م، والمعنون "المستقبل الذي نريده للجميع"، إنّما يوفر هيكلاً مفيداً للمناقشات والنشاطات المستقبلية تتميز بأربعة أبعاد محددة، هي: التنمية الاجتماعية الجامعة، والتنمية الاقتصادية الجامعة، والاستدامة البيئية، والسلام والأمن.

انظروا مثلاً إلى معرض كرنفال (فريفو) في ولاية بيرنامبكو في البرازيل، وهو الكرنفال الذي يبيّن كيف تتمكن مجتمعات (ريسيف) من أن تتعايش في انسجام، وكيف يدعم تراثها المشترك مجتمعاً متماسكاً. ويعبر هذا المعرض عن اقتناعنا بأن الساموائيين الذين ينسجون أوراقاً من نبات البندانوس في حصائر وحقائب جميلة لديهم كثير ممّا نحتاج إلى تعلمه بشأن احترام الاستدامة البيئية.

ويذكرنا أيضاً هذا المعرض بأن المجتمعات في شتّى أرجاء العالم قد أقامت مؤسسات اجتماعية لإدارة الموارد الطبيعية النادرة مثل المياه وللتوسط في الخلافات التي قد تنشأ بين الجيران، وذلك مثلما يحدث في محاكم منطقة فالينسيا وبلدة مورسي في إسبانيا التي تضطلع بتسوية النزاعات بين مستعملي المياه في أغراض الري.

إن الأهداف وراء هذا المعرض إنّما تتمثل في اعتقاد اليونسكو بأن الثقافة ينبغي عدّها محركاً من شأنه تحقيق الاستدامة بوصفها مصدراً للدلالة والطاقة، ومعيناً لا ينضب للإبداع والابتكار، ومصدراً للتصدي للتحديات وإيجاد الحلول المناسبة.

_ توضيح فكرة التراث غير المادي كذاكرة للفرد والمجتمع، ممّا يجعل من الحفاظ عليه حاجة اجتماعية من حاجات الإنسان. ووضع مرجع مخصص للحفاظ على التراث غير المادي من خلال الرؤية الثقافية والفكرية العربية المعاصرة، وهذا يعني إنشاء مدرسة ذاتية التكوين ومتوافقة التطبيق في هذا التخصص ضمن منهج البحث العلمي، ومن خلال ذلك يتم تأمين مرجع جامعي يغطي النقص الموجود في المكتبة العربية في هذا التخصص.

وفيما يأتي اقتراحات من أجل التنمية المستدامة في مجال الحرف كمثال يمكن تعميمه على النماذج الأخرى، وهذه أهمها:

_ إقامة معاهد خاصة لكل حرفة.

_ الإكثار من صناعة أدواتها؛ كالأنوال مثلاً بالنسبة إلى البروكار.

_ شراء إنتاج أصحاب الحرف من قبل المؤسسات الحكومية.

_ إقامة المعارض الدورية والدائمة للتعريف والبيع.

_ إصدار مجلات دورية تخص الفنون التقليدية.

_ إقامة الندوات المستمرة في المراكز الثقافية، وكذلك المهرجانات والمسابقات.

_ إنشاء متحف محلي لتثمين التراث والحفاظ عليه، وإنشاء مشروع القرية التراثية الذي من شأنه دعم الحرف الشعبية وتطويرها، وإنقاذ الحرف المهددة بالزوال.

سادساً _ تحقيق التنمية من خلال شبكة اليونسكو للمدن المبدعة:

وهي فرصة كبيرة، ونتيجة مهمة لفهم آليات اليونسكو واستغلالها، وهي فرصة لتحقيق التنمية المستدامة، ومن ثَمَّ فإن فهم ذلك كلّه يحقق فوائد وطنية كبيرة. ولقد أُسِّسَتْ شبكة المدن المبدعة من قبل منظمة اليونسكو عام 2004، وذلك لتطوير التعاون الدولي بين المدن ذات الطابع الإبداعي، ولتعمل معاً على تحقيق التنوع الثقافي والتنمية المستدامة.

وعلى الدول الراغبة بالانضمام لهذه الشبكة اختيار مدينة واحدة ممثلة لها في أحد المجالات الآتية: الحرف والفنون الشعبية – الفنون الرقمية – التصميم – الأفلام – تذوق الطعام – الأدب – الموسيقا.

وتلتزم الدول المنضمة للشبكة بتقاسم الخبرات والمعلومات عن الممارسات الجيدة التي قامت بها والتي تدعم الحياة الثقافية وتسهم في التنمية المستدامة.

ويتمّ تقييم طلبات الترشح من قبل مستشارين من مختلف أنحاء العالم مع خبراء مستقلين، فضلاً عن المدن الأعضاء في الشبكة.

ومنذ سنتين تقريباً تمّ ترشيح مدينة دمشق لتكون على شبكة المدن المبدعة، وبوصفي عضواً في اللجنة العلمية لهذا الترشح، وبالتعاون مع بعض أعضائها، فإننا عملنا على توفير الإجراءات اللازمة كلّها لإنجاح هذا الملف، فَحُدِّدَ تحديد المجال الذي نرشح فيه هذه المدينة العظيمة، وهو مجال الحرف التقليدية والفنون الشعبية، ثم اختير عنصر واحد (حسب آليات شبكة المدن المبدعة في اليونسكو) لتُرشَّح دمشق من خلاله

لتكون مدينة مبدعة، وهو حرفة البروكار، وما زلنا نعمل حتى اللحظة في هذا الملف، وهو في طريقه إلى النجاح صعوداً إن شاء الله تعالى.

وتكون مهمة لجان ملف الترشح متعددة، ومن المفيد إعطاء نموذج مصغّر عن ذلك، يتمثل بأول أسئلة طُرِحَتْ للإجابة عنها، وسأختار سؤالاً واحداً فقط وُجِّهَ إليّ عنه، والسؤال هو: ما هو دور الحرف التقليدية والفنون الشعبية في تاريخ مدينة دمشق؟ وأَجَبْتُ كما يأتي:

"تعدُّ الحرف التقليدية والفنون الشعبية الدمشقية بما تحمله من دلالات وقيم جمالية وحضارية من أهم الموروثات الشعبية التراثية، إذ تجمع بين الفن والأصالة والثقافة والجمال، ولهذا تعدّ الإرث الثقافي المتجدد الذي يرافق كل عصر، كما تعد بمختلف أشكالها وأنواعها بما تحمله من بعد ثقافي واجتماعي واقتصادي صورة الحياة التي يعيشها المجتمع الدمشقي، وهي جديرة بالاحترام والتقدير والاهتمام لأنها عصارة الفن وجذوة الحياة وعبق التاريخ، وهي تنساب في مجتمعنا كانسياب الدم بين العروق والعذوق".

وإن الحرف التقليدية والفنون الشعبية الدمشقية هي الأقلام المخلدة للتاريخ التي تتحدث عن مراحل هي العليا من عمر التراث الوطني الشعبي، وهي العنوان الأوسع للسياحة والثقافة السورية، والإرث الغالي والخالد.

وتُشكل هذه الحرف التقليدية والفنون الشعبية الإطار التاريخي والاجتماعي والاقتصادي لتاريخ مدينة دمشق، وهي ذات جذور عميقة في بنية المجتمع الدمشقي.

ويؤشر تطور الحرف الدمشقية نحو منظور عملي يرتبط بمسار المجتمع البشري نحو التحضر والتقدم، ونزوعه لإخضاع ما حوله لتحقيق منفعته المادية والاستهلاكية، ولإشباع ميوله الفنية والجمالية في الوقت ذاته.

وتمثل الأسواق الدمشقية شركات ثقافية ومجالاً رحباً للاستثمار وللتنمية وتنشيط الاقتصاد ودعمه، فلكل حرفة وفن شعبي سوق خاصة بها، فهناك سوق للخياطين وسوق للحرير وآخر للنحاس وللسرجين إلخ ... هذه الأسواق هي التي تتمركز فيها الفنون.

فللأسواق الحرفية الدمشقية طابع فريد ومتميز، وقد اشتهر بعضها منذ القدم على أنه تجاري حيوي الحركة والنشاط، متنوع السلع والبضائع، في حين اشتهر بعضها الآخر بأنه موطن مزاولة الحرفيين اليدويين صناعاتهم والمتاجرة بها. ومنها:

سوق الحميدية، ويمتد من جادة السنجقدار وعلى شكل عمودي إلى أن ينتهي باب البريد من الجامع الأموي، وتكثر فيه الأقمشة والأجواخ وحوائج النساء وأدوات الزينة والحرف التقليدية المختلفة.

سوق الحدادين: لصناعة الأدوات الزراعية اليدوية.

سوق الزرابلية: لصناعة الزرابيل جمع (زربول).

سوق السكرية: لصناعة السكاكر.

سوق العبجية: لصناعة العباءات والعكل.

سوق المحايري: لصناعة الصناديق الخشبية (المحارة).

سوق المناخلية: وتصنع فيه المناخل والغرابيل.

سوق النحاسين: وتنقش فيه النحاسيات المزخرفة وتصنع فيه أيضاً الأواني النحاسية.

سوق الخياطين: لحياكة الألبسة وما شابه ذلك من احتياجات الناس.

وعموماً فإن تعدد الأسواق يعكس النشاط الاقتصادي والحرفي، ويمكن معرفة نشاط السوق من اسمها.

أمّا السوق الحرفية المحدثة رسمياً في التكية السليمانية بدمشق؛ فتقوم فيها نماذج للممارسات الحرفية اليدوية للعديد من الحرف التقليدية الشهيرة بشكل مباشر أمام الجمهور، وقد عنيت وزارة السياحة ومديرية الآثار والمتاحف بالتنسيق مع الاتحاد العام للجمعيات الحرفية بإبراز الوجه التاريخي والفولكلوري والفني الجمالي للحرف اليدوية السورية من خلالها.

يضاف إلى ذلك دور الاتحاد العام للجمعيات الحرفية في دعم حقل الصناعات التقليدية والفنون الشعبية: إذ تطور التنظيم الحرفي ليشمل سائر أفراد هذا القطاع من عاملين منتجين وفنيين محترفين، وتوزعت مهمة هذا التنظيم وتفرعت جمعياته واتحاداته وما انبثق عنها من تعاونيات بروح من الإخاء والمساواة وواقع من الديمقراطية والوعي، الأمر الذي انعكس بالخير العميق على فئة الحرفيين وأسرهم وعلى مردودهم الإنتاجي وواقعهم النفسي وعطائهم الفني والمادي، وظهرت نتائجه جلية واضحة مؤكدة مدى فاعلية التنظيم وإيجابية اتحاده العام وهيئاته وفروعه ومدى تأثير دوره في المجتمع.

وبهذا أصبحت الصناعات التقليدية الدمشقية خصوصاً والسورية عموماً أكثر ثراءً وشمولاً، ونظمت في إطار جمعيات متخصصة تقوم هذه الجمعيات بتأمين المواد الأولية لهؤلاء الحرفيين حرصاً منها على ديمومة هذه الصناعات لأنها تشكل تراث الأمة والمخزون الحضاري التاريخي، وقد جاء المرسوم التشريعي رقم (250) لعام 1969 الناظم لعمل الجمعيات الحرفية محدداً بأن الحرفي هو من يعمل في إنتاج مواد أو من يقدم مواد خدمية معتمداً على جهده الشخصي وخبرته المهنية بصورة أساسية مستعيناً بأفراد أسرته أو بعمال آخرين، على ألا يزيد عدد العاملين في المنشاة الحرفية على تسعة عمال، كما وضع هذا المرسوم ضوابط أساسية لتفعيل العمل الحرفي والتعاوني.

وحرصاً من الاتحاد العام للجمعيات الحرفية على تشجيع الصناعات الحرفية التقليدية ورعايتها أُحْدِثَتْ أنظمة البيت التجاري والمراكز التجارية التابعة له، بغية تسويق منتجات الإخوة الحرفيين وتحريرهم من أساليب الاستغلال وغيرها، وإلغاء دور الوسطاء من خلال تأمين المواد الأولية الضرورية للعمل وتسهيل عمليات تمويلهم وتسويق منتجاتهم).

الخاتمة: في تأسيس ماجستير التأهيل والتخصص في التراث الشعبي في كلية الآداب في جامعة دمشق:

هو من الخطوات التي ترأست فيها فريقاً علمياً من خبراء سوريا في التراث الشعبي، من أجل تحقيق تنمية مستدامة، وإبراز التراث الشعبي على المنبر التعليمي الأكاديمي، بهدف إعداد كوادر قادرة على إدارة هذا التراث، وحمل همومه، وحمايته وصونه.

وفيما يأتي خطوات تأسيس هذا الماجستير:

_ السعي الحثيث لدى وزارة الثقافة ثم الجامعة لتفعيل التعاون بينهما في تفعيل العمل باتفاقية 2003 عن التراث غير المادي.

_ استجابة وزيرة الثقافة، وتعاوننا معها في اقتراح مشروع الماجستير.

_ صدور توصية من الوزارة لجامعة دمشق.

_ تجاوب جامعة دمشق وإحداث ورشة عمل.

وبناء على الخطوات المتقدمة كانت الاجتماعات التأسيسية لهذا الماجستير وفق خطط منهجية وأكاديمية.

وللمناسبة لابدّ من الإشارة أن خبراء اليونسكو قد أبدوا إعجاباً كبيراً لدى عرضي تأسيس هذا الماجستير في مقر اليونسكو ببيروت، وبيّنوا أن هذا يشكل إنجازاً عظيماً

يتساير مع مسار اتفاقية 2003، وأظهروا استعدادهم للتعاون في إنجاح هذا الماجستير، فآمل أن نكون جميعاً على قدر من المسؤولية يؤدي إلى إنجاحه وسيره على الطريق العلمي والمنهجي والأكاديمي الصحيح.

أخيراً: أتمنى أن يكون هذا البحث قد حقق ما هو مطلوب منه بتبيين أهمية التراث الثقافي غير المادي والشعبي والتنمية المستدامة، والعلاقة الصحيحة التي يجب أن تكون بينهما، وأرجو أن أكون قد وضعت لبنة في جدار أرجو أن يُبنى بناءً صحيحاً، لكي نحقق كل ما يصبو إليه مجتمعنا، كي نستعيد دورنا الريادي التاريخي.

مصادر معنية بالبحث:

- التراث الحي لبلدان البحر المتوسط، وثيقة مرجعية لتوجيه عمليات التقييم القطرية لحالة صون التراث الثقافي غير المادي في مصر ولبنان والأردن وسوريا: اليونسكو.
- التراث الشعبي غير المادي والتنمية: عمار محمد النهار، مجلة دوائر الإبداع، جامعة دمشق، العدد الخامس، آذار، 2016.
- التعليمات العملياتية لتنفيذ اتفاقية 2003: اليونسكو، الجمعية العمومية للدول الأطراف في اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي، 2008.
- الحرف التقليدية في سوريا: محمد فياض الفياض، ماجد حمود، ترجمة: مجد حمود، سورية، الاتحاد العام للحرفيين، مكتب الثقافة والإعلام، ط1، 2010.
- الحرفة الشامية والتراث الشعبي الشفاهي: محمد خالد رمضان، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009.
- الدورة التدريبية حول تطبيق اتفاقية 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي في إطار الصون العاجل للتراث الثقافي السوري، بيروت 9 – 13 شباط 2015، اليونسكو، آيكومس، آيكروم.

_ النصوص الأساسية لاتفاقية عام 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي: اليونسكو، 2011.
_ تأسيس ماجستير التراث الشعبي: عمار محمد النهار، ورقة عمل، ورشة مشروع الصون العاجل للتراث السوري، اليونسكو، بيروت، 2015.
_ محاضر جلسات تأسيس ماجستير التأهيل والتخصص في التراث الشعبي، جامعة دمشق، كلية الآداب، 2013 – 2015.
_ ندوة (التراث الشعبي .. هوية وتنمية)، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، المغرب العربي، 2011.
_ ندوة صون التراث الثقافي السوري وحمايته، جامعة دمشق، 28 / 4 / 2016.
_ ورشة عمل: الحرف التقليدية والتراث، وزارة السياحة، دمشق، فندق الداما روز، 2016.
_ ورشة عمل ترشيح دمشق مدينة مبدعة على شبكة المدن المبدعة، دمشق، وحدة تطوير التراث – الأمانة السورية للتنمية، 27 / 10 / 2105.
_ ورشة عمل: نحو صياغة مسودة قانون التراث الثقافي غير المادي، دمشق، فندق الشيراتون، 6 / 3 / 2016.